
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

وضعية العمال المغاربة بفرنسا
خلال فترة ما بين الحربين

الطيب بياض
ذ. التاريخ المعاصر بكلية الآداب عين الشق الدار البيضاء.

شكلت الحرب العالمية الأولى منعطفا حاسما في سيرورة تطور الصراع الدولي، إذ سجلت لحظة انفجار كانت كل المؤشرات تنذر بحدوثه، بفعل التسابق المتهافت للقوى الإمبريالية الطامعة في كل ما تجود به خيرات مستعمراتها من موارد طبيعية وبشرية.

وإذا كان اندلاع هذه الحرب قد تم سنة 1914، أي سنتين بعد توقيع اتفاقية الحماية مع المغرب، فإن ذلك ما جعل مسألة مساهمة المغرب في المجهود الحربي الفرنسي في هذه الحرب مثار نقاش حاد، بين داع إلى إشراك المغرب فيه، أو الاستغناء عنه، والاكتفاء بالمحافظة عليه. لاسيما وأن ثلثي البلاد كانت خارجة عن السيطرة الفرنسية، لكن إرادة ليوطي انتصرت في الأخير وقرر إفراغ البيضة دون تهشيم قشرتها، واضعا بذلك ما استطاع تعبئته من طاقات وإمكانيات مغربية رهن إشارة بلاده[1].

بعد انتهاء هذه الحرب سنة 1918، بدأت رهانات جديدة تُفرض على الصعيد العالمي محكومة بعلاقات القوة بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها، إذ واجه المغاربة خلال فترة ما بين الحربين، حربا مزدوجة، دفعت الأولى أغلبية العمال المغاربة إلى الهجرة صوب فرنسا، وتمثلت الثانية في النار التي اكتوى بلظاها هؤلاء العمال المهاجرون جراء المعاملة القاسية والعنصرية في البلاد الفرنسية.

فما هي الأسباب الكامنة وراء هجرة العمال المغاربة إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى وكيف تطور مسلسل الهجرة ؟ وما هي ظروف وحالة هؤلاء العمال المغاربة بفرنسا خلال فترة ما بين الحربين ؟

I- دور السياسة الاستعمارية في هجرة العمال المغاربة:

أكد جواني راي (Joanny Ray): "أن أغلبية المغاربة عادوا إلى بلادهم بعد الحرب العالمية الأولى، وإن كانت نسبة من هؤلاء ممن ألفت الحياة الفرنسية فضلت الرجوع لمزاولة عملها في المناجم والمعامل الفرنسية، هكذا نشأت منذ 1920/1919

---

1 - Mohammed Bekraoui, Le Maroc et la première guerre mondiale 1914-1920, Thèse d'état sous la direction de J.L. Miège, 1987.

حركة دؤوبة من الذهاب والإياب لليد العاملة المغربية، من وإلى فرنسا، ارتبطت بالأساس، بالاستجابة لمتطلبات النشاط الاقتصادي للمتربول، وما يحتاج إليه من يد عاملة، فظهرت عدة أحياء ببعض المدن الفرنسية تقطنها ساكنة مغربية، ونشأت عائلات، مما يجعلنا نتحدث عن هجرة حقيقة"[1].

وبما أن محمد البكراوي قد تعرض لأصول هذه الهجرة وبين أسبابها وظروفها خلال الحرب العالمية الأولى وقدر عدد العمال المغاربة خلال هذه الفترة بحوالي 40.000 عامل[2]. فإن ذلك سيجعلني في غنى عن تكرار الحديث عن أصول هذه الهجرة التي ارتبطت في عمقها بأثر الفعل الاستعماري على المجتمع المغربي، على الرغم من أن جواني راي حاول إيهامنا بأن نهاية ملحمة العمال المغاربة بفرنسا خلال الحرب العالمية الأولى شكلت قطيعة مع التأطير الرسمي لهذه الهجرة خدمة لمصلحة القوة الاستعمارية سواء في المغرب أو في المتربول.

1- السيطرة على الخيرات الاقتصادية للبلاد وخلق خزان لليد العاملة.

من المعلوم أن الاستعمار الفرنسي قد ارتكز أساسا على الاستيطان الزراعي ليستفيد مما تجود به الأرض المغربية على مستوى الإنتاج والمداخيل الجبائية من جهة، وليسهل مهمة المعمرين في السيطرة على مساحات شاسعة من جهة أخرى، باعتبار هؤلاء صمام أمان في بناء المشروع الاستعماري، وهكذا استغل منظروا الاستيطان الزراعي جهل أغلبية المغاربة بقانون التسجيل العقاري وإجراءاته، فصادروا أراضيهم، وأثقلوا كاهلهم بالضرائب، بعد أن حاصروهم بقوانين وإجراءات تنظيمية للممتلكات لم تخطر على بال المغاربة في يوم من الأيام، وكان أخطرها:

1 - ظهير 12 غشت سنة 1913 المنظم للتسجيل العقاري.
2 - ظهير 10 مارس 1915 المنظم لضريبة الترتيب[3].
3 - ظهير 27 أبريل 1919 المتعلق بالأملاك الجماعية والذي سمح لسلطات الحماية بانتزاع أراضي المغاربة تحت ذريعة المنفعة العامة أو خلق مناطق للاستيطان.

نتج عن تطبيق هذه الظهائر وغيرها من القوانين، تفقير فئات عريضة من أبناء القرى المغربية وتشريدهم، وتحويلهم إلى عمال زراعيين في أراضي المعمرين،

---

[1] - Joanny Ray, Les Marocains en France,Librairie du recueil Sirey, Paris, 1938, PP.45-46.

[2] - Mohammed Bekraoui, la genèse de l'immigration marocaine en France Hesperis-Tamuda,vol. XXX' Face 2 (1992), pp. 53-68.

[3] - بقدر ما أغنت هذه الضريبة خزينة الحماية، زادت في بؤس القرويين المغاربة، أنظر:
Omar Abdeljalil,paysannat marocain et colonisation, Revue Maghreb, n° 25-26, 1934.

أو مجرد عاطلين ينتظرون أي فرصة للعمل بحثا عن لقمة عيش لهم ولذويهم. هكذا نجح منظروا الاستعمار في استئصال المغاربة من أصولهم القروية، ووفروا بذلك يدا عاملة رخيصة في ضيعاتهم بالمغرب، بينما وجد فائض من هذه الشغيلة نفسه مجبرا على الهجرة بحثا عن العمل في أوراش الحماية أو المعامل بالمدن، بل ومغادرة الوطن لإيجاد شغل في المتربول.

إذا كان هذا الوضع المأساوي هو ما آل إليه حال القرويين المغاربة، فما هو حظ الحضريين من هذه السياسة الاستعمارية الهادفة إلى "بلترة" فئات عريضة من أبناء الشعب المغربي ؟

يرى عبد الله البارودي:"أن إعادة توجيه أنظمة المبادلات خدمة لمصالح الاقتصاد الرأسمالي، وإدخال مواد مصنعة، أدى إلى إفلاس البنيات التجارية والحرفية التي كانت قائمة، وكذا تشتت الطوائف المهنية التي تعرض أفرادها إلى التشريد التام، علما أن هذه الطوائف المهنية والتجارية كانت السباقة إلى تزويد معامل وأوراش الاستعمار باليد العاملة"[1]. وقد حدث هذا في تناغم وانسجام تام مع ما خططت له سلطات الحماية وطبقته في البادية المغربية وسعيا لتحقيق نفس الأهداف .

ودون أن ننسى الآثار التي خلفها العمل العسكري والإداري والسياسي لسلطات الحماية على بنيات القبائل المغربية لتوفير اليد العاملة الضرورية للرأسمال الاستعماري، يحق لنا أن نتساءل عن العلاقة بين هجرة المغاربة للعمل في فرنسا وسياسة "التهدئة"؟ أو بصيغة أخرى كيف لعبت فرنسا ورقة الهجرة لاحتلال وإخضاع القبائل المغربية؟

2 ـ الهجرة أداة "للتهدئة" أو سياسة الحوالات[2]:

لنقدم أولا شهادة شاهد من أهل الحماية، ويتعلق الأمر بجواني راي ، على سبيل المثال لا الحصر، الذي يرى أن الإمعان في لعب ورقة العمال المغاربة المهاجرين بفرنسا كأداة مساعدة على إخضاع القبائل المغربية لم يكن سلوكا اعتباطيا بل إجراءا واعيا "فسياسيا كان بمثابة الوتد الذي تم غرسه في عمق القبائل المنشقة"[3]، وأضاف موضحا: "كان الجنوب المغربي يتلقى من فرنسا قسطا كبيرا من الأموال التي تمكنه من العيش، مما جعل تهدئته تتم تقريبا في معاملنا أكثر مما تتم في جباله"[4].

[1] - Baroudi (A), Maroc, impérialisme et émigration, Ed. Le sycombre, Paris, P.51.
[2] - J. Ray, op. cit, p.271.
[3] - Ibid, p.58.
[4]- Ibid, p.73.

لذلك لا غرابة أن نجد سنة 1933 من بين 6000 عامل مغربي بالضاحية الباريسية حوالي 4000 عامل منحدرين من القبائل الخارجة عن السيطرة الفرنسية[1].

هكذا شردت سلطات الحماية فئات واسعة من أبناء المناطق التي احتلتها في المغرب، في المدن أو في القرى، ودفعتهم للهجرة قصد العمل في معاملها، واستدرجت سكان المناطق الخارجة عن سلطتها للتعامل معها عبر شبكة البريد لتلقي الحوالات الموجهة من أبنائها العاملين بفرنسا، مما ينهض دليلا ساطعا على مسؤولية الاستعمار الفرنسي في خلق وتحفيز هجرة العمال المغاربة إلى فرنسا، دون أن نغض الطرف عن عوامل أخرى ساهمت إلى جانب العمل الاستعماري في بؤس الإنسان المغربي ودفعه إلى التفكير في الهجرة للعمل في فرنسا كحل بديل للتخلص من وضعه المزري، كالتساقطات المطرية غير المنتظمة والتي تسببت في توالي سنوات الجفاف والمجاعة كما حصل أعوام: 1921 – 1928 – 1937، والرغبة في تحسين وضعه المادي، خاصة إذا علمنا أن أجور العمل بفرنسا كانت مرتفعة مقارنة بالمغرب. ومع ذلك تبقى أسباب هذه الهجرة متباينة من منطقة إلى أخرى مما يجعلنا نتساءل عن المناطق التي ساهمت بقسط وافر في تزويد فرنسا باليد العاملة خلال فترة ما بين الحربين ؟ وعن كثافة الحضور العمالي المغربي بفرنسا خلال هذه الفترة ؟

II - أصول العمال المغاربة المهاجرين وتطور أعدادهم:

أجمع جل الدارسين الذين أنجزوا أبحاثا حول الموضوع خلال الفترة الاستعمارية على أن منطقة سوس شكلت لوحدها تقريبا مورد فرنسا من اليد العاملة المغربية[2] لأسباب سنعرض لمناقشتها كما يلي:

1- سوس خزان فرنسا من اليد العاملة المغربية ؟

قد يدفعنا مبرر سياسة الحوالات الذي عرضناه آنفا إلى الاطمئنان إلى هذا الزعم القائل بانفراد منطقة سوس بتزويد فرنسا باليد العاملة المغربية، غير أن استعراض المبررات التي قدمتها الدراسات الاستعمارية في هذا الشأن تبدو غير مقنعة بل غير بريئة في بعض الأحيان، مما يجعلنا ننتبه إلى أن السر في جعل منطقة سوس تنفرد بتوفير اليد العاملة يكمن في جعل المناطق الخارجة عن السيطرة الفرنسية أشد

---

1 - Ibid, p.119.

2 - Voir: -J. Ray, Ibidem
- Pierre Devillars, L'immigration marocaine en France, B.E.S.M, N° 46 et 47, 2ème et 3ème trimestre, 1950, P.P.7-14 et 201-207.
- Colonel Justinard, Les chleuhs dans la banlieue de Paris, Hommes et Mondes, 8ème années,Avril 1953, P.P.79-86.

بؤسا، وكأن سكان المناطق المحتلة يرفلون في النعيم ولا حاجة لهم لمغادرة وطنهم، كما أن التركيز على منطقة سوس البربرية محكوم بخلفية السياسة البربرية التي جرى الترويج لها بقوة خلال هذه الفترة.

وحتى لا يفهم أن فيما أوردناه كثير من المبالغة أو أحكام القيمة، نعرض لآراء بعض الدارسين الاستعماريين وتبريراتهم حول الموضوع: يرى بيير دوفيلار (P. devillars):"أن غالبية المهاجرين هم برابرة مستقرون بالجنوب الغربي للمغرب، إنهم الشلوح القادمون من حاحة وخاصة من مناطق التمرد بسوس والأطلس الصغير والأطلس الكبير الغربي. كما نسجل إلى جانبهم وجود مهاجرين من المغرب الشرقي لكن إلى حدود سنة 1939 مثلت العناصر ذات الأصل البربري أكثر من 90% من الجالية المغربية بفرنسا"[1].

أما جواني راي - J. Ray - الذي نهل من أطروحة دوبون (O. Depont) فقد فسر المسألة كما يلي:"الهجرة هي ترحال المستقرين، إنها صورة معكوسة لكنها حقيقة (...) فالبربري يحب الأسفار، قد يظهر بعض التناقض، إنه الجبلي، الراجل، الذي يجول في كل أنحاء إفريقيا الشمالية وأوروبا وحتى أمريكا، لكن العربي الذي عرف بترحاله لا يخرج عن حدود مخيماته الشتوية والصيفية"[2].

قد نميل إلى الاعتقاد بأهمية العناصر المنحدرة من منطقة سوس ضمن الجالية المغربية العاملة بفرنسا خلال هذه الفترة للأسباب التي أسلفنا ذكرها، لكننا لا نستطيع البتة الاستناد إلى هذا النوع من التفسيرات غير المقنعة لتأكيد قدرة البربري على المغامرة أكثر من العربي[3]، بل علينا من باب الإجابة الموضوعية عن سؤالنا المتعلق بأصول العمال المغاربة بفرنسا أن نستحضر ما أورده محمد البكراوي في مقاله الآنف الذكر والذي استند فيه على وثائق رسمية محفوظة بوزارتي الخارجية والحربية الفرنسيتين، ومما جاء فيه: "لم تعد سوس المصدر الوحيد لحشد الطاقات البشرية المهاجرة، لأن عددا متزايدا من المهاجرين حجوا من مناطق أخرى، خاصة من تافيلالت، ونواحي فاس – مكناس، ومن طنجة ودكالة، والرحامنة وهكذا نجد في شهر

---

[1] - P. (Devillards), op. cit, P. 7.

[2]- J. Ray, op. cit, P. 118.

[3]- نضيف هنا شهادة بالغة الدلالة لجواني راي الذي كتب " قد نجد في بعض الأحيان أن وراء هجرة المغاربة إلى فرنسا، رغبة ملحة في توفير الأموال الضرورية لأداء الواجبات الجبائية"، نفس المرجع ص 133، هذا الاعتراف يتناقض بالمطلق مع تحليله الوارد أعلاه والمستوحى من أطروحة O. Depont وكذا تحليله الوارد في ص 128 – 132 من نفس المرجع والذي ينهل من نظرتي مالتوس وروبير مونطاني.

يوليوز سنة 1917 من بين 8640 عامل نقلوا من الدار البيضاء، حضور فقط 2820 قدموا من الجنوب"[1].

إذا كان الباحث قد وجد نفسه أمام صعوبة ضبط أصول العمال المغاربة بفرنسا خلال فترة ما بين الحربين، فهل مهمة ضبط إيقاع تطور أعدادهم ستغدو من الأمر اليسير خاصة إذا علمنا أن مشكلة الهجرة السرية حضرت بحدة خلال هذه المرحلة مما جعل العثور على معطيات رقمية مضبوطة أمرا بعيد المنال.

2- تطور أعداد المهاجرين المغاربة خلال فترة ما بين الحربين:

خرجت فرنسا من الحرب العالمية الأولى منهوكة القوى، بعد أن تعرضت بنياتها للتخريب والدمار، وأصبحت في أمس الحاجة إلى إعادة بناء ما دمرته الحرب، كما كان عليها في الوقت نفسه المحافظة على وجودها بشكل قوي في مستعمراتها لتستمد من هذه الأخيرة مقومات ازدهارها وانتعاش اقتصادها. لذلك سعت إلى سن سياسة في مجال الهجرة تضمن توازنا بين حاجة المتربول والمعمرين في المستعمرات إلى اليد العاملة، وعلى هذا الأساس ، سنت مجموعة من القوانين حاولت من خلالها تنظيم هجرة العمال المغاربة أهمها:

1 - ظهير 27 شتنبر 1921: الذي يمنع خلق مكاتب للتشغيل المؤدى عنه.
2 - ظهير 24 شتنبر 1924: الذي يمنع تشغيل اليد العاملة خارج منطقة النفوذ الفرنسي بالمغرب عبر وساطات ولو مجانية.
3 - منشور 28 شتنبر 1925: القاضي بالمنع المؤقت للهجرة حتى تتمكن فرنسا من حشد كل ما أمكن من طاقة بشرية والزج بها في حرب الريف.
4 - ظهير 27 أكتوبر 1931: الذي نظم الهجرة إلى فرنسا لكن وفق شروط محددة[2].
5 - ظهير 13 يوليوز 1938: المعدل لظهير 1931 المتعلق بتنظيم هجرة العمال المغاربة إلى فرنسا[3].

اللافت للانتباه في صيغة هذه القوانين المنظمة للهجرة أنها تحمل نبرة المنع أو التقنين المفرط، غير أن هذا الاستغراب سيزول إذا استحضرنا التشريد الذي حاق بأغلبية الشعب المغربي جراء السياسة الاستعمارية التي عرضنا لبعض جوانبها

---

1 - Bekraoui, op. cit, P. 57.

2- تتلخص هذه الشروط في ضرورة توفر كل راغب في الهجرة إلى فرنسا على ملف يحتوي على ستة وثائق هي: 1. جواز السفر، 2.عقد عمل، 3. بطاقة هوية،4. حسن السيرة، 5. شهادة طبية، 6. ضمانة قدرها 1000 فرنك كرهن يضمن عودة المهاجر إلى المغرب.

3- التعديلات الجديدة تتمثل في تغيير شروط السماح بالهجرة وحصرها في: 1. بطاقة تثبت أن الشخص محمي فرنسي،2. ملف صحي، 3. رخصة مغادرة البلاد، مع الإعفاء من أي ضمانة مالية.

سابقا، والتي أرغمتهم فرادى وجماعات على ركوب مخاطر الهجرة السرية فرارا من واقع الفقر والبطالة والمجاعة.

وإذا كانت فرنسا قد سعت إلى تنظيم الهجرة حسب حاجتها لليد العاملة في المغرب أو في المتربول، بوضع ترسانة من القوانين، فإنها لم تعمل في واقع الأمر إلا على خلق نزيف حاد للهجرة السرية، فتحولت إلى ملجأ لكل مغربي لم يعد له أي ملجأ بوطنه يضمن له قوت يومه. وهكذا نشطت مكاتب التشغيل وأعرض المغاربة عن السفر القانوني نتيجة الإجراءات الإدارية المعقدة التي يتطلبها، ففقدت الإدارة الاستعمارية مصداقيتها في هذا الشأن، بعد أن فقدت كل مراقبة على الهجرة وأصبحت بالتالي عاجزة عن تقديم إحصائيات وأرقام مضبوطة عن أعداد المغاربة المهاجرين لفرنسا، مما جعل كل الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة خلال هذه الفترة تفتقر إلى الضبط العددي للعمال المغاربة الذين غادروا المغرب في اتجاه فرنسا، مما دفعنا إلى نهج أسلوب المقارنة بين مختلف المعطيات الواردة في الدراسات السابقة لتقديم جدول إحصائي تقريبي نقدمه كما يلي:

التطور العام لأعداد المغاربة بفرنسا خلال فترة ما بين الحربين[1]:

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1919	3000	1925	15000	1929	21000
1920	7000	1926	16500	1930	19000
1921	9000	1927	15000	1931	16000
1924	10000	1928	16000	1936	10000
				نهاية 1938	13000

يمكن أن نقسم تاريخ الهجرة المغربية إلى فرنسا خلال فترة ما بين الحربين إلى ثلاثة مراحل متميزة وهي:

1 - من 1919 إلى 1925: اتسمت بغياب أدنى مراقبة فعلية رغم وجود النصوص القانونية المنظمة.

[1] - Source : Voir chiffres et statistiques présentés par :– J. Ray, op. cit, p. 75, 2- A. Baroudi, op. cit, pp. 18-20, 3- P. De villardars, op. cit, p. 13, 4 - Cahiers Nord Africains n° 5 et 6, E.S.N.A, 1950, Les Nords Africains en France , p.12,5 – M. Mazouz, Les Marocains en île de France, Ed. L'Harmattan Paris, p.23.

2 - من 1925 إلى 1931: وهي مرحلة المنع فيما يتعلق بالهجرة لكنها بالمقابل عرفت أكبر تدفق للمهاجرين.
3 - من 1931 إلى نهاية 1938: والتي انتقل معها المشرع الفرنسي من أسلوب المنع إلى أسلوب التقنين أو تنظيم الأمر الواقع.

يتضح من خلال تتبع المراحل الثلاثة التي عرفها مسلسل هجرة العمال المغاربة إلى فرنسا خلال فترة ما بين الحربين، أنه ارتبط بشكل جلي بمصالح الاقتصاد الفرنسي، وما تمليه توجهاته من توازنات ألحقت الضرر بفئات واسعة من الشعب المغربي، وقادتها مكرهة إلى اختيار الغربة بديلا عن البؤس. لكن هل تغير الوضع في الصميم، أم أن معاناة المغربي سترافقه إلى الديار الفرنسية في حلة جديدة وإن تحسنت أوضاعه المادية ؟

III - العمال المغاربة بالديار الفرنسية:

قبل الحديث عن الحالة التي كان عليها العمال المغاربة بفرنسا خلال فترة ما بين الحربين يجدر بنا أن نتتبع المراحل التي كان على المغربي أن يقطعها قبل أن يلج المعامل الفرنسية:

1 - معاناة العمال المغاربة لتحقيق حلم الهجرة.

وجد العمال المغاربة أنفسهم مجبرين، للتخلص من ضغوط وإكراهات الإدارة، على ركوب مخاطر الهجرة السرية في غياب أي حماية، وقد وصف جواني راي الوضعية كما يلي:"نشطت مكاتب التشغيل في المغرب كله، ووزعت وكلاءها في كل البلاد للإيقاع بالأشخاص بنفس الحيل، إذ كانوا يوقعون على عقود عمل ممضاة على بياض مع ضرورة تقديم بطائق الهوية الضرورية. لقد شاهدنا في شهرين ونصف كيف استطاع مكتبان فقط من هذه المكاتب تجنيد 200 من الأهالي للشغل عند مقاولين مزعومين في فرنسا مقابل 50 إلى 100 دورو (250 إلى 500 فرنك)" [1].

لم تكن فكرة الهجرة مسألة ذاتية نابعة من قرار فردي للإنسان المغربي بل كانت اختيارا يحظى بإجماع العائلة التي لم يعد لها بد من التضحية بأحد أفرادها لإنقاذها من شبح الفقر، فتحول العامل المغربي بذلك إلى مشروع استثماري يتطلب حشد كل الإمكانيات المادية للعائلة لتوفير متطلبات الهجرة التي كانت تصل إلى ما بين 1600 و1700 فرنك للعبور القانوني عبر الدار البيضاء، وما بين 460 و660 عبر وهران، وما بين 750 و1000 عبر تونس لكن بشكل سري ودون أي حماية. وسواء تعلق الأمر بالهجرة القانونية أو السرية فإن تكاليفهما كانت ترهق كاهل العائلة وتؤزم

[1]– J. Ray, op. cit, pp. 60 – 61.

وضعها المادي لسنوات عديدة، يضاف إلى ذلك مخاطر الهجرة السرية التي أزهقت أرواح العديد من المغاربة كما حدث "يوم29 غشت 1926 عندما تم العثور على جثث عشرة من المهاجرين السريين المغاربة قرب "سيدي فريش" بعدما تعرضوا للاختناق داخل خزانات تم إغلاقها أثناء العاصفة"[1].

اضطر العامل المغربي إذن، وفي غياب أي حماية أو تأطير، إلى المغامرة بحياته وبرصيد عائلته المادي قاصدا "منفاه الاختياري". ترى ماذا كان ينتظره في هذا العالم الجديد، حيث مصيره سيزداد غموضا ؟

2 ـ العمل ومشاكله:

نسجل في البداية أن كل الأرقام التي أوردناها سلفا لا تمثل إلا العنصر الذكوري، مما يعني أن قوة العمل التي وفرها المغرب للمتربول الفرنسي خلال هذه الفترة كانت مقتصرة على الرجال المتراوحة أعمارهم بين 18 و50 سنة[2].

أ ـ ظروف العمل:

نفى جواني راي وجود عمال زراعيين رسميين من بين المغاربة خلال هذه الفترة، لأن العمل في المزارع الفرنسية كان يعني الشتات في وقت كان فيه المغاربة في أمس الحاجة إلى التجميع بحثا عما تمليه ظروف الغربة من تضامن وتآزر، وإن كانت هذه القاعدة لا تلغي استثناء بعض العمال الزراعيين المغاربة لكن بشكل موسمي.

وإذا كان نفس الباحث قد سجل على اليد العاملة المغربية ضعف مردوديتها على مستوى الإنتاج وتدني كفاءتها المهنية[3]، فمن الجدير أن نقف على أسباب هذا التدني والضعف بعد أن نعرض للتوزيع المهني لليد العاملة المغربية خلال هذه الحقبة، فقد اشتغل العمال المغاربة في القطاعات التالية:

1 ـ المناجم: بحضور قوي في مناجم في الوسط والشمال ومحدود في الشرق.

2 ـ الصناعة: خاصة صناعة السيارات، والصناعة الكيماوية والصناعة المعدنية والبناء، وأنواع أخرى من الصناعات[4].

لن نبحث للعامل المغربي عن مبررات ندافع بها عن ضعف مردوديته الإنتاجية بل سنقرأ في خطاب من رموه بهذا النعت أسباب ذلك، فالمسألة – حسب راي دائما – تعكس على المستوى الاجتماعي واقعا مهما: "فالمغربي كان إما عاملا بسيطا يشتغل في الأعمال الشاقة الخطيرة والمتسخة، أو شبه متخصص في الأعمال

---

1 –Ibidem, pp. 67.

2 - J.ray,op.cit, pp. 88 – 89.

3 – Ibidem, p. 93.

4 – Ibidem , pp. 90 – 95.

التي يتقنها والتي لا ينازعه فيها أحد، فلا يدخل بذلك في منافسة نظيره الفرنسي، مما يجعله مقبولا لدى الرأي العام الذي قد تثور ثائرته لو تحول العامل المغربي إلى متخصص، مؤهل، أو محترف"[1].

نستنتج إذن أن العامل المغربي لم يكن ليعمل إلا فيما هو شاق ومتسخ يعجز عنه الفرنسي أو يتقزز منه، كل ذلك في ظروف صحية خطيرة، مما يؤكد أن تقسيم العمل في المتربول كان مصمما بالشكل الذي لا يترك فيه للعامل البسيط القادم من المستعمرات سوى ما ترفع عنه الاختصاصيون والمحترفون الفرنسيون.

ب ـ الأجــور:

من البديهي أن تكون أجرة العامل البسيط في أسفل سلم الأجور ما دامت مردوديته ضعيفة، يضاف إلى ذلك أن أغلبية العمال المغاربة كانوا غير متزوجين مما حرمهم من التعويضات العائلية، لذلك لا غرابة أن تكون أجورهم ضعيفة مقارنة مع نظرائهم الفرنسيين، وفيما يلي عرض لنموذج من قيمة الأجور بالنسبة لبعض المهن التي زاولها المغاربة خلال فترة ما بين الحربين:

- العمل بالمناجم في الداخل: 16,20 فرنك لليوم الواحد
- العمل بالمناجم في الخارج: 14,40 فرنك لليوم الواحد
- معامل صناعة السيارات بضواحي باريس 2,14 فرنك للساعة الواحدة

(خلال مرحلة العشرينات)

- الصناعة المعدنية بالشـرق: وصل معدل الأجر اليومي لعامل غير متخصص إلى 38 فرنك سنة 1937[2].

مارس العامل المغربي إذن مهنا شاقـة، خطيرة ومحدودة الأجـور مما جعله عرضة للاستغلال. فهل استطاع التكيف مع ظروف العمل ؟

ج ـ صعوبة التأقلم:

لاحظ جواني راي أن العمال المغاربة كانوا عديمي المهارة في بداية عملهم داخل المعامل الفرنسية، لذلك لم يكن لهم بد من مزاولة أشغال شاقة وخطيرة كمعالجة الحامض، والاسفيداج والمعدن الذائب وبخار القصدير (...) مما جعلهم عرضة

---

[1] –Ibidem.

[2] –J.ray,op.cit, p. 65 et p. 152.

لحوادث شغل متنوعة[1]، تقلصت معها حظوظهم في التأقلم مع المحيط العام الذي يشتغلون فيه، سواء داخل المعمل أو المنجم.

ومن سوء حظ هؤلاء العمال المنحدرين في غالبتهم من أصول قروية أن معاناتهم لم تقف عند هذا الحد، بل انضاف إليها شكل آخر من المعاناة أشد وقعا وتأثيرا على نفسيتهم استعرضه عالم النفس أوليفي دوفيل (Olivier Douville) كما يلي: "لم تقتصر معاناة المهاجر على مجرد تغير المكان أو الاغتراب الثقافي الذي عاش فيه أو الإحساس بتمييز الآخر عنه، وهو أمر ليس بالهين، بل تم حشره في عالم حيث المواجهة عنيفة إلى درجة شعوره بانتفاء ذاته من جراء كثرة ما يصدمه في حياته اليومية، فيعيش نوعا من التقهقر النفسي والمعنوي يقوده إلى حالة ذهنية تجعله ميالا إلى الانتقام من جراء ما يعيشه أو يتوهمه من حوادث شغل، وهو ما يعرف بالتكارث sinistroses المعبر عن حالة من التماهي بين العامل والآلة"[2].

أمام الأبعاد المختلفة للمعاناة السيكولوجية يصعب الحديث عن القدرة على التأقلم مع ظروف العمل، فهل وجد العامل المغربي بعض المحفزات على المستوى الاجتماعي التي من شأنها التخفيف من وطأة هذه المعاناة ؟

3 - الجانب الاجتماعي:

نقدم في هذا العدد شهادة بالغة الدلالة لجواني راي جاء فيها: "لقد سبق أن عاينا الحالة المزرية لسكن المهاجر المغربي الأكثر إرهاقا، والأشد عرضة لسوء التغذية باستمرار، غير المتعود على الحياة الحضرية، حيث ألف بالمقابل العيش داخل التجمعات البشرية الكبرى"[3].

انعكست حالة السكن، وسوء التغذية، وظروف العمل على الحالة الصحية للعامل المغربي الذي سقط فريسة لداء السل الذي استشرى بشكل خطير في أوساط العمال المغاربة ممن اعتبروا في عداد المحظوظين ضمن دائرة المهاجرين المغاربة الذين طالتهم البطالة بدورهم حيث يمكن أن نذكر على سبيل المثال أنه تم تسجيل 127 عاطل مغربي من بين 848 من المهاجرين المغاربة النشيطين سنة 1936 بجون فالي Gennevilliers بضواحي باريس[4].

---

[1] – J. Ray, op. cit, p. 155.

[2] – Olivier Douville, Un questionnement préalable sur la notion de sinistrose, les Nord africains en France, Colloque : « Des « étrangers qui font aussi la France » CHEAM, Paris 1984, PP. 63 – 69.

[3] – J. Ray, op. cit, p. 193.

[4] – J. Ray, op. cit, p. 158.

لقد تعرض العامل المغربي لاستغلال بشع، رافقه تدني مستوى السكن والتغذية والأجور مقارنة مع نظرائه الفرنسيين، لكن ما زاد من معاناته، أنه وجد نفسه في مواجهة قوى الرفض العنصرية غير الراغبة أصلا في قدومه إلى الديار الفرنسية.

4 - العمال المغاربة والرأي العام الفرنسي:

لقد تمت الإشارة إلى أن أرباب العمل الفرنسيين تعاملوا مع اليد العاملة المغربية على أنها محدودة الكفاءة، منعدمة التجربة، فرموا بها إلى المهن الشاقة، فجاءت دراسة راي الآنفة الذكر بفقرات معبرة، تقلل من شأن العامل المغربي وتقزمه إلى مجرد كائن حالم، نقدم مقتطفا منها كما يلي: "الإنسان المنحدر من شمال إفريقيا، كائن حالم بطبعه، إذ بمقدوره أن يقضي ساعات طوال دون أن يحدث أدنى حركة، منكمشا في اتجاه الشرق، مغمض العينين، متكئا على جدار منزله ... ترى فيما يفكر ؟ غالبا ما يكون في قصة بالية عاشها في بلاده"[1].

كما عكست السينما بدورها صعوبة إدماج العربي في الحياة الأوروبية من خلال أفلام مثل:"صليب الجنوب "« La croix du Sud » ، و "الأميرة طام طام " « La princesse tam-tam » و"الغرب"« L'occident » .

أما حاكم منطقة اللوار « La loire » فقد عبر صراحة عن استحالة التواصل بين الفرنسيين والمهاجرين من شمال إفريقيا قائلا "فالصراعات محتدمة وحادة، بيننا وبينهم هوة سحيقة يستحيل ردمها، أكثر من هذا لا نطيق الوجود المعنوي ولا الجسدي لهؤلاء الأغراب الذين لا يحملون إلا السل والسفيليس، ولا يقدمون أبدا شيئا صالحا، إذ حتى ولو تعايشوا معنا، فليقاسمونا عاهاتهم وليس مظاهر الحضارة"[2].

في مقابل هذه النظرة العنصرية، وجه اليسار الفرنسي انتقادات لاذعة للسياسة الرسمية المتبعة، كما جاء في صرخة ماكدولين باز (Magdeleine Paz) ضدا على المنحى الاستخباراتي الذي سارت عليه مكاتب مصلحة الشؤون الأهلية الشمال – إفريقية التي أسست سنة 1925 حيث قال:"إن الرغبة في مراقبة وحماية جالية بوسائل التجسس والرشوة والرعونة البوليسية، والإهمال وإطلاق الأحكام العنصرية المسبقة، شيء لا يمكن الاطمئنان إليه"[3].

---

[1] – Voir Marina Hily, Qu'est ce que L'assimilation entre les deux Guerres ? Les enseignements de la culture de quelques ouvrages consacrés à L'immigration, Maghrébins en France, émigrés ou immigrés ? Ed, du CNRS, Paris, 1983, P.71-80.

[2] – Ralph Schor, L'opinion française et les Etrangers en France 1919 – 1939, publication de la Sorbonne, 1985, P. 166.

[3] – Ibid, P. 52.

5 ـ التجربة النقابية والسياسية للعمال المغاربة بفرنسا:

شكلت الهجرة إلى فرنسا فرصة للعمال المغاربة لبلورة تجربة نقابية واكتساب وعي سياسي كانوا في أمس الحاجة إليه في تلك المرحلة، خاصة بعد أن أدركوا حقيقة وضعهم المزري مقارنة مع أبناء المتربول، فانخرطوا في النضال داخل الكونفدرالية العامة للشغل C.G.T والأحزاب اليسارية الفرنسية. وبعد سنة 1920 انخرطوا أيضا في بعض التنظيمات السياسية الوطنية المغاربية كنجم شمال إفريقيا[1]، الذي أعلن ثقته بالحزب الشيوعي الفرنسي [2]، وقد عرفت سنة 1924 نقلة نوعية في التحاق العمال المغاربة بعالم النقابة والسياسة بفرنسا:

ففي 7 دجنبر 1924 أنهى أول مؤتمر لمناديب عمال شمال إفريقيا بمعامل المنطقة الباريسية أشغاله بإرسال برقية تهنئة إلى الشعب المغربي وإلى عبد الكريم الخطابي بمناسبة انتصاره على الاستعمار الإسباني، كما أعلنوا دعمهم المطلق لكل ما يفعله من أجل تحرير بلاده.

وفي نفس السنة برزت إلى الوجود جريدة تحمل اسم « Le Sidi de Paris » نسجل ضمن هيئة تحريرها وجود مغربيين هما: "عبد الرحمان بلعربي من تافيلالت ومحمد بن محمد من تزنيت"[3].

ومنذ هذه السنة عقدت عدة اجتماعات ذات صبغة سياسية أو نقابية لعمال مغاربة، وظهرت عدة جرائد كان حضور المغاربة فيها وازنا.

ازداد اهتمام العمال المغاربة المقيمين بفرنسا بالشأن النقابي والسياسي مع توالي السنين، وعرف أوجه في نهاية الثلاثينات (1936 – 1937) حيث انخرطوا بشكل كثيف في الكونفدرالية العامة للشغل وأحزاب اليسار الفرنسي. ومنذ هذا التاريخ ظهرت في أوساط العمال المغاربة بفرنسا ثلة من العلماء يهتمون بالشأن السياسي من خلال تكوين حلقة للتربية والتكوين.

لا تخفى أهمية احتكاك العمال المغاربة بنظرائهم من جنسيات مختلفة في اكتساب وعيهم النقابي والسياسي وتطوره، لذلك اعتبرت المعامل الفرنسية محطة أساسية لتغيير ذهنيات المغاربة وسلوكهم السياسي في اتجاه الانفتاح أكثر. كما أنارت هذه التجربة الجديدة السفوح الظليلة من تفكيرهم، وقادتهم إلى تبني أفكار ومبادئ جديدة عمقت وعيهم التحرري المعادي للاستعمار، وأهلتهم لأخذ مكانهم في النضال الوطني لتحرير بلادهم حال عودتهم إليها.

---

1 – Bekraoui, op. cit, P. 65.

2 – J. (Ray), op. Cit. PP. 273 – 274.

3 – Ibidem, op. Cit. PP. 273 – 274.

خاتمة:

ارتبط مسلسل هجرة العمال المغاربة إلى فرنسا خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين بشكل متين بالفعل الكولونيالي، ذلك أن الحالة المزرية التي عاشها المغاربة في وطنهم إبان الاحتلال الفرنسي وما جره من ويلات على واقعهم المعيشي، ساق عددا لايستهان به منهم إلى "منفاهم الاختياري" بفرنسا بحثا عن لقمة عيش سائغة لهم ولذويهم. فأمام فقدان الأرض، وإفلاس صغار التجار والحرفيين وتدني أجور العمال بالمغرب مقارنة بفرنسا، تحولت هذه الأخيرة إلى وجهة استقطاب ليد عاملة رخيصة لرفع إنتاج مصانع المتربول بأقل تكلفة ممكنة.

اتسمت هجرة العمال المغاربة خلال الفترة المدروسة بطابع السرية في الغالب الأعم مما جعل مهمة دراستها صعبة، على الأقل في الحصول على إحصائيات بشأن أعداد المهاجرين المغاربة، الذين لم يستطيعوا مضاهاة إخوانهم المغاربيين من حيث العدد.

أمام وطأة الإكراهات النفسية والجسدية لم يجد العمال المغاربة من خيار أمامهم سوى التضامن من خلال السكن الجماعي، مع محاولة الابتعاد عن كل ما من شأنه تأليب الرأي العام الفرنسي عليهم، دون أن يمنعهم ذلك من الانفتاح على عالم طالما ظل مجهولا بالنسبة لهم، حيث اكتشفوا فيه قيما وسلوكات جديدة واكتسبوا خبرات وتجارب مهنية ونقابية وسياسية، بلورت وعيهم الطبقي وطورت شعورهم الوطني فانخرطوا في معركة النضال ضد مستغليهم في المتربول ومحتلي أرضهم في المغرب.